

دان أعمال الحوثيين المهدة للعملية الانتقالية .. وأكد دعمه لجهود الرئيس هادي في تسوية الخلافات عبر الحوار

## مجلس الأمن يدين تصرفات الحوثي ومن يدعمونه في تقويض أمن اليمن

أبدى قلقه من مسعى الحوثيين لتقويض عملية الانتقال السياسي والسعي للحلول محل سلطة الدولة

## المجتمع الدولي يدعو الحوثيين إلى تسليم عمران وإزالة المخيمات في صنعاء وضواحيها ووقف القتال في الجوف

يؤكد الحاجة إلى التعجيل بالإصلاحات الاقتصادية وتحسين الرعاية الاجتماعية

ويحث على وفاء الجهات المانحة بما أعلنته من التزامات لدعم اليمن

تشدد على الحاجة لوضع مشروع أولي للدستور وتنظيم استفتاء شعبي عليه دون تأخير

نيويورك/ سبأ

أعرب مجلس الأمن الدولي عن قلقه البالغ إزاء تدهور الأوضاع الأمنية في اليمن بسبب الأعمال التي قام بها الحوثيون بقيادة عبد الملك الحوثي وأولئك الذين يدعمونهم لتقويض عملية الانتقال السياسي والأمن في اليمن، مذكراً الجميع بما جاء في قرار المجلس رقم 2140 (للعام 2014م) من تدابير جزاءات محددة الهدف ضد الأفراد والكيانات التي تشارك في أعمال تهدد السلام والأمن والاستقرار في اليمن أو يقدمون الدعم لتلك الأعمال.

ورصد بيان رئاسي أصدره المجلس أسس في ختام جلسة مشاورات خاصة بالوضع في اليمن، في مقدمة هذه الأعمال حملة الحوثيين التصعيدية لإسقاط الحكومة وإقامة المخيمات في صنعاء وحولها؛ والسعي إلى أن يحلوا محل سلطة الدولة بإقامة نقاط تفتيش على الطرق الإستراتيجية المؤدية إلى صنعاء؛ بالإضافة إلى القتال الجاري في الجوف.. داعياً في ذات الإطار كل الجماعات المسلحة إلى الامتناع عن القيام بأي عمل قد يؤدي إلى تفاقم الوضع الهش أصلاً . وأعلن مجلس الأمن عن إدانته لأعمال قوات الحوثي بقيادة (أبو علي الحاكم) التي اجتاحت محافظة عمران بما في ذلك مقر لواء للجيش اليمني في الثامن من شهر يوليو.

ودعا مجلس الأمن الحوثيين إلى سحب قواتهم من عمران وإعادةها إلى سيطرة الحكومة اليمنية وكذا وقف جميع أعمال القتال ضد الحكومة اليمنية في الجوف وإزالة المعسكرات وتفكيك نقاط التفتيش التي أقاموها في صنعاء وضواحيها.

وفي حين جدد مجلس الأمن دعمه لجهود الرئيس عبدربه منصور هادي، الرامية لمعالجة شواغل جميع الأطراف في إطار مخرجات مؤتمر الحوار الوطني، حث كافة الأطراف اليمنية على الالتزام بتسوية خلافاتها عن طريق الحوار والمشاورات، ونبذ اللجوء إلى أعمال العنف لتحقيق مآرب سياسية والامتناع عن الاستفزازات والامتثال التام للقرارين 2014 (للعام 2012م) و 2140 (للعام 2014م).

ودعا مجلس الأمن كافة الدول الأعضاء إلى الامتناع عن التدخل الخارجي الهادف إلى إثارة النزاعات وزعزعة الاستقرار في اليمن وأن تحرص بدلاً من ذلك، على دعم المرحلة الانتقالية السياسية.

كما أعلن مجلس الأمن عن إدانته لزيادة أعداد الهجمات التي ينفذها أو يمولها تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية، وأكد عزمه التصدي لهذا التهديد وفقاً لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي بما في ذلك قوانين حقوق الإنسان واللاجئين والقانون الإنساني السارية المفعول وعن طريق نظام الجزاءات المفروضة على تنظيم القاعدة الذي تدير اللجنة المنشأة بموجب القرارين 1267 (1999) و 1989 (2011).. مجدداً التأكيد على استعداده، لفرض جزاءات على مزيد من الأشخاص والجماعات والمشاريع والكيانات الذين لم يقطعوا جميع صلاتهم بالقاعدة والجماعات المرتبطة بها.

وفيما يلي الترجمة الرسمية لنص البيان الرئاسي الصادر عن مجلس الأمن الدولي في ختام جلسة المشاورات الخاصة باليمن التي رأسها الرئيس الدوري للمجلس للشهر الجاري مندوب بريطانيا الدائم لدى الأمم المتحدة مارك ليال جرانت:

يرحب مجلس الأمن بالتقدم المحرز مؤخراً في عملية الانتقال السياسي في اليمن، تماشياً مع مبادرة مجلس التعاون الخليجي والية التنفيذ بما في ذلك الاجتماع الذي عقده في 11 أغسطس الهيئة الوطنية للرقابة على تنفيذ مخرجات الحوار الوطني وبرنامج الإصلاح الاقتصادي.

ويؤيد مجلس الأمن الرئيس عبدربه منصور هادي، في جهوده لمعالجة شواغل جميع الأطراف في إطار مخرجات مؤتمر الحوار الوطني ويحث السلطات



الحوار الوطني في الحادي عشر من أغسطس الجاري وتنفيذ الإصلاحات الاقتصادية .

وأكد رئيس مجلس الأمن على دعم المجلس للرئيس هادي في جهوده من أجل تهدئة مخاوف كل الأطراف في إطار الحوار الوطني .. مطالباً الحكومة اليمنية بالتسريع بالإصلاحات ولاسيما فيما يتعلق بالمجال الاقتصادي والعسكري .

وحت كل الأطراف على حل خلافاتهم من خلال الحوار ورفض أعمال العنف من أجل تحقيق أهداف سياسية مع التأكيد على ضرورة احترام كل الأطراف لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة بما فيها القرار 2140 .

كما تحدث مندوب اليمن الدائم لدى الأمم المتحدة السفير خالد بحاح، بكلمة اعتبر فيها أن البيان الرئاسي الصادر عن مجلس الأمن أمس يعكس إجماع المجتمع الدولي على دعم العملية الانتقالية في اليمن ورفضه أي أعمال من شأنها عرقلتها .

وقال: " مرة أخرى يتحدث مجلس الأمن الدولي بصوت موحد لدعم العملية السياسية الجارية في اليمن في ضوء المبادرة الخليجية والآلية التنفيذية وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة".

وأضاف: " ومرة أخرى يؤكد المجلس على البنود الواضحة وغير القابلة للبس والواردة في قراره رقم 2140 للعام الجاري والذي يحذر كافة الأفراد والكيانات للتوقف عن جهودها في عرقلة المسار الوطني نحو التغيير السلمي في اليمن، فضلاً عن تأكيده الاستعداد لاتخاذ خطوات عقابية ضد معيقي التسوية السياسية".

واستطرد مندوب اليمن قائلاً: " إن موقف كافة الدول الأعضاء في مجلس الأمن كان وما يزال مثلاً للموقف الدولي المسؤول والداعم لتطلعات الشعب اليمني في إحداث التغيير السلمي وبناء دولته الاتحادية القائمة على احترام حقوق الإنسان وحرية التعبير وحقوق المرأة كما أبرزتها مخرجات الحوار الوطني الشامل التي أجمعت عليها كافة مكونات الشعب اليمني".

ومضى قائلاً: " إن التعاون بين مجلس الأمن وبقية هيئات الأمم المتحدة مع مجلس التعاون لدول الخليج العربية شكل نموذجاً لنجاح المساعي الدولية والاقليمية لحلحلة بؤر النزاع". مبراً في هذا الخصوص عن الشكر والتقدير للمجلس في هذا الصدد بالجهود المستمرة والمنسقة التي يبذلها مجلس التعاون الخليجي و(مجموعة السفراء العشرة) وبالمساعي الحميدة للأمم العام، بما فيها ما يبذل عن طريق المستشار الخاص جمال بنعمر وبقية العاملين في مكتبه في صنعاء ونيويورك وكافة ممثلي الأمم المتحدة في اليمن وسفارات الدول العشر الراعية للمبادرة الخليجية وبقية أعضاء السلك الدبلوماسي الفاعل في صنعاء.

واختتم السفير بحاح كلمته قائلاً: " إن القيادة السياسية ممثلة بالأخ الرئيس عبدربه منصور هادي، في الوقت الذي تؤكد فيه سعيها الجاد لمواصلة السير في طريق التغيير السلمي والتوافق الوطني لاستكمال مهام المرحلة الانتقالية والمتضمنة إلى الانتهاء قريباً من تقديم مسودة الدستور إلى الهيئة الوطنية للرقابة على تنفيذ مخرجات الحوار الوطني، والتحضير الجيد للاستفتاء عليه والانتقال إلى مرحلة الانتخابات العامة، وفي الوقت الذي تعمل على معالجة الأوضاع المعيشية والإنسانية والاقتصادية الصعبة التي تمر بها اليمن، وتعمل في ظروف قاسية وموارد محدودة لاستكمال جهودها العسكرية والأمنية لمواجهة التطرف والإرهاب، فإنها تمد يدها للجميع لمواصلة السير معاً في طريق الحوار وتنفيذ مخرجاته التي أجمع عليها كافة مكونات الشعب اليمني بمن فيهم الإخوة أنصار الله الذين يدعونهم مجلس الأمن اليوم للوقوف ووقفه صدق مع الوطن ومع نتائج الحوار الوطني الذي كانوا شركاء فاعلين فيه والعودة عن سياسة الاستقواء وفرض واقع جديد عبر فوهات البنادق والحروب التي دمرت اليمن خلال الخمسين العام الماضية".

الحالة في اليمن وسيواصل متابعة الخطوات التالية نحو تحقيق الانتقال السياسي السلمي عن كثب. ويرحب المجلس في هذا الصدد بالجهود المستمرة والمنسقة التي يبذلها مجلس التعاون الخليجي و(مجموعة السفراء العشرة) وبالمساعي الحميدة للأمم العام، بما فيها ما يبذل عن طريق المستشار الخاص جمال بنعمر وعموم السلك الدبلوماسي، وبالاجتماع المقبل لأصدقاء اليمن المقرر عقده في نيويورك يوم 24 سبتمبر.

ويشدد مجلس الأمن على ضرورة مواصلة الدعم الدولي لعملية الانتقال السياسي في اليمن، بما في ذلك عن طريق الوفاء بما أعلنته الجهات المانحة من التزامات بدعم اليمن.

هذا وكان مجلس الأمن قد استمع خلال جلسته التي تعقد ضمن جلسات المشاورات الدورية الخاصة باليمن .. إلى إحاطة مقدمة من مساعد الأمين العام للأمم المتحدة ومستشاره الخاص لشؤون اليمن جمال بنعمر، حول تطورات الوضع في اليمن والخطوات المنجزة على صعيد العملية الانتقالية في ضوء نتائج زيارته الأخيرة ولقاءاته مع المسؤولين وقيادات مختلف الأطراف والمكونات على الساحة اليمنية.

وعقب إثراء تقرير المبعوث الأممي بالنقاش من قبل أعضاء مجلس الأمن، طرح رئيس المجلس مشروع البيان الرئاسي الخاص باليمن للتصويت وتم التصويت عليه بالإجماع .

وبعد ذلك تحدث الرئيس الدوري لمجلس الأمن للشهر الجاري مندوب بريطانيا الدائم لدى الأمم المتحدة مارك ليال جرانت بكلمة حيا فيها التقدم الذي يجري في اليمن في إطار مبادرة الخليج الإنسانية وموظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها .

على الدستور دون تأخير لا مبر له . ويكر مجلس الأمن دعوته إلى إجراء تحقيقات شاملة ومستقلة ونزيهة، وفقاً للمعايير الدولية، في الادعاءات المتعلقة بانتهاك حقوق الإنسان والاعتداءات، تماشياً مع مخرجات مؤتمر الحوار الوطني ومبادرة مجلس التعاون الخليجي والية التنفيذ . ويشير مجلس الأمن إلى ما أورده في قراره 2140 (2014) بشأن التعجيل باعتماد قانون للعدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية .

ويلاحظ مجلس الأمن التحديات الاقتصادية والأمنية والاجتماعية الضخمة التي يواجهها اليمن، والتي ما زال كثير من اليمنيين بسببها في أمس الحاجة إلى المساعدة الإنسانية. ويؤكد من جديد الحاجة إلى التعجيل بالإصلاحات الاقتصادية التي تشكل جزءاً ضرورياً من مساعي تحقيق استقرار الاقتصاد الكلي ومكافحة الفقر ومعالجة الآثار الإنسانية الملائمة للأزمة معالجة مستدامة . ويشجع حكومة اليمن على التعجيل بتنفيذ خططها الرامية إلى تحسين الرعاية الاجتماعية كما يبحث المجتمع الدولي على دعم خطة الاستجابة الإنسانية التي ما زالت تعاني من نقص التمويل . ويحث المجلس أيضاً جميع الأطراف على تيسير وصول الجهات الفاعلة الإنسانية إلى المحتاجين للمساعدة الإنسانية في ظروف آمنة ودون عوائق .

كما يؤكد مجدداً ضرورة كفاءة جميع الأطراف سلامة المدنيين، بمن فيهم المدنيون الذين يتلقون المساعدة عن ضرورة كفاءة أمن موظفي المساعدة الإنسانية وموظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها .

ويظل مجلس الأمن يراقب عن كثب

الجوف . ويدعو مجلس الأمن جميع الجماعات المسلحة إلى الامتناع عن القيام بأي عمل قد يؤدي إلى تفاقم الوضع الهش أصلاً . ويدين مجلس الأمن أعمال قوات الحوثيين بقيادة عبدالله يحيى الحاكم (أبو علي الحاكم) التي اجتاحت عمران بما في ذلك مقر لواء الجيش اليمني يوم 8 يوليو .

ويدعو مجلس الأمن الحوثيين إلى: (أ) سحب قواتهم من عمران وإعادةها إلى سيطرة الحكومة اليمنية .

(ب) وقف جميع أعمال القتال ضد الحكومة اليمنية في الجوف .

(ج) إزالة المعسكرات وتفكيك نقاط التفتيش التي أقاموها في صنعاء وحولها .

ويدين مجلس الأمن تزايد عدد الهجمات التي ينفذها أو يمولها تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية، ويعرب عن عزمه على التصدي لهذا التهديد وفقاً لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، بما في ذلك أحكام قانون حقوق الإنسان وقانون اللاجئين والقانون الإنساني السارية المفعول، وفي هذا الصدد عن طريق نظام الجزاءات المفروضة على تنظيم القاعدة الذي تديره اللجنة المنشأة بموجب القرارين 1267 (1999) و 1989 (2011)، ويعيد تأكيد استعداده، في إطار النظام المذكور أعلاه، لفرض جزاءات على مزيد من الأفراد والجماعات والمشاريع والكيانات الذين لم يقطعوا جميع صلاتهم بتنظيم القاعدة والجماعات المرتبطة به .

ويشدد مجلس الأمن على الحاجة إلى وضع مشروع أولي للدستور يعرض على السلطات الوطنية لاستعراضه في الوقت المناسب، من أجل تنظيم استفتاء شعبي

أشاد المجلس بالتقدم على صعيد تنفيذ المبادرة الخليجية وبدء أعمال الهيئة الوطنية للرقابة على تنفيذ مخرجات الحوار

اليمنية على التعجيل بعملية الإصلاحات بما فيها إصلاح الجيش والقطاع الأمني. ويحث مجلس الأمن جميع الأطراف عن طريق الحوار والتشاور ونبذ اللجوء إلى أعمال العنف لتحقيق مآرب سياسية والامتناع عن الاستفزازات والامتثال التام للقرارين 2014 (2012) و 2140 (2014) وعلاوة على ذلك يدعو مجلس الأمن جميع الدول الأعضاء إلى الامتناع عن التدخل الخارجي الذي يهدف إلى إثارة النزاعات وزعزعة الاستقرار وإلى دعم عملية الانتقال السياسي عوضاً عن ذلك. ويلاحظ أعضاء مجلس الأمن مع القلق أن الحوثيين وأطرافاً أخرى يواصلون إنكاز نار الصراع في شمال اليمن في محاولة لعرقلة عملية الانتقال السياسي.. ويشير مجلس الأمن إلى أن القرار 2140 (2014) تضمن تدابير جزاءات محددة الهدف ضد الأفراد والكيانات الذين يشاركون في أعمال تهدد السلام أو الأمن أو الاستقرار في اليمن ومن ضمن هذه الأعمال: حملة الحوثيين لإسقاط الحكومة وإقامة مخيمات في صنعاء وحولها والسعي للحلول محل سلطة الدولة بإقامة نقاط تفتيش على الطرق الإستراتيجية المؤدية إلى صنعاء بالإضافة إلى القتال الجاري في

الجوف . ويدعو مجلس الأمن جميع الجماعات المسلحة إلى الامتناع عن القيام بأي عمل قد يؤدي إلى تفاقم الوضع الهش أصلاً . ويدين مجلس الأمن أعمال قوات الحوثيين بقيادة عبدالله يحيى الحاكم (أبو علي الحاكم) التي اجتاحت عمران بما في ذلك مقر لواء الجيش اليمني يوم 8 يوليو .

ويدعو مجلس الأمن الحوثيين إلى: (أ) سحب قواتهم من عمران وإعادةها إلى سيطرة الحكومة اليمنية .

(ب) وقف جميع أعمال القتال ضد الحكومة اليمنية في الجوف .

(ج) إزالة المعسكرات وتفكيك نقاط التفتيش التي أقاموها في صنعاء وحولها .

ويدين مجلس الأمن تزايد عدد الهجمات التي ينفذها أو يمولها تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية، ويعرب عن عزمه على التصدي لهذا التهديد وفقاً لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، بما في ذلك أحكام قانون حقوق الإنسان وقانون اللاجئين والقانون الإنساني السارية المفعول، وفي هذا الصدد عن طريق نظام الجزاءات المفروضة على تنظيم القاعدة الذي تديره اللجنة المنشأة بموجب القرارين 1267 (1999) و 1989 (2011)، ويعيد تأكيد استعداده، في إطار النظام المذكور أعلاه، لفرض جزاءات على مزيد من الأفراد والجماعات والمشاريع والكيانات الذين لم يقطعوا جميع صلاتهم بتنظيم القاعدة والجماعات المرتبطة به .

ويشدد مجلس الأمن على الحاجة إلى وضع مشروع أولي للدستور يعرض على السلطات الوطنية لاستعراضه في الوقت المناسب، من أجل تنظيم استفتاء شعبي